

منشور عدد : 1

من رئيس الحكومة

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية

الموضوع : حول إعداد مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2012.

اعتبارا للظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد من جهة وللأجال التي تمّ فيها تسليم السلطة من قبل الحكومة الجديدة، تبين استحالة التعمق في مشروع قانون المالية لسنة 2012 في الصيغة التي أعدتها الحكومة السابقة.

وحتى لا تتعطل مصالح البلاد، تمت المصادقة على الصيغة المشار إليها وفي المقابل تعهدت الحكومة بإعداد مشروع قانون مالية تكميلي في غضون الثلاثية الأولى لسنة 2012 .

وعلى هذا الأساس، فإنّ السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية مدعوون إلى الانطلاق فورا في تحديد حاجيات القطاعات الراجعة لهم بالنظر سواء من حيث الاعتمادات أو الإجراءات الأخرى التشريعية منها أو الترتيبية أو غيرها وذلك باعتماد التمشي التالي:

1- بخصوص الاعتمادات :

- تقييم إنجاز ميزانية سنة 2011 وتحليل الفارق بين الإعتمادات المرسمة والإعتمادات المستهلكة قصد التعرف على مدى ضرورة الإبقاء على المشاريع والبرامج التي شهدت تأخيرا في إنطلاقها .

- تتولى كل وزارة إعادة النظر في الاعتمادات المدرجة بقانون المالية لسنة 2012 (تعهدا ودفعاً) وذلك بإعادة ترتيب الأولويات بين أولوية أولى وأولوية ثانية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج المدرجة بالعنوان الثاني بهدف التخلي أو تأجيل البعض منها قصد توفير اعتمادات يمكن استعمالها لتغطية الحاجيات الإضافية عند الاقتضاء.

- برمجة مشاريع وبرامج جديدة ذات أولوية قصوى مع التأكد من قابلية الإنجاز وبالإستناد إلى :

- بيان الحكومة أمام المجلس الوطني التأسيسي
- البرامج والمشاريع التنموية المقترحة من طرف السادة الولاة
- نتائج الإستشارات الجهوية التي ستشرف على تنظيمها وزارة التنمية الجهوية والتخطيط خلال شهر جانفي 2012 والتي ستساهم فيها مختلف الأطراف المعنية من منظمات وطنية ومجتمع مدني و وزارات .

- إعطاء الأولوية لمشاريع البنية الأساسية بما يمكن من تحسين ظروف عيش المواطنين من سكن وغيره ودفع نسق إحداث مواطن الشغل.

- بيان الانعكاس المرتقب من المشاريع والبرامج الجديدة وكذلك المقترح الإبقاء عليها على التنمية الجهوية بمختلف مكوناتها.

- توزيع الاعتمادات المقترحة تعهدا ودفعاً بعد تنقيحها بين مختلف الولايات قصد التمكّن من حوصلة كلّ المشاريع والبرامج المخصصة لكل ولاية وبالنسبة لكل القطاعات.

- النظر في إمكانية التقليل في الإعتمادات المتعلقة بنفقات التصرف من خلال ترشيد هذه النفقات دون المساس بالحاجيات الأساسية لسير مختلف المصالح العمومية .

- إحكام توظيف الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية قصد تخفيف الضغط على ميزانية الدولة .

هذا، واعتباراً للأجال التي تستوجبها دراسة ومناقشة المقترحات مع المصالح المعنية بوزارة المالية ومقاربتها بالموارد المتاحة، فإنّ السادة الوزراء مدعوون إلى موافاة المصالح المذكورة بمقترحاتهم في أجل أقصاه **موفى جانفي 2012** .

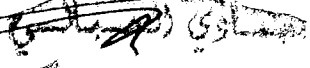
تتولى وزارة المالية دراسة هذه المقترحات ومناقشتها مع مختلف الوزارات وعرض الصيغة المعدلة لمشروع قانون المالية لسنة 2012 على أنظار مجلس وزاري يعقد للغرض قبل موفى فيفري 2012.

2- بخصوص الأحكام التشريعية والترتيبية :

بالتوازي مع الجانب المتعلق بالاعتمادات، وفي صورة التوجه نحو سنّ أو تنقيح بعض الإجراءات التشريعية أو الترتيبية بما يدفع نسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ السادة الوزراء مدعوون إلى عرض هذه الإجراءات على أنظار رئاسة الحكومة قبل موفى شهر فيفري 2012 حتّى يتم إصدار النصوص اللازمة في أقرب الآجال وعند الإقتضاء إدراج الأحكام الضرورية في إطار مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2012.

هذا، ولا يفوتني أن أوكدّ على ضرورة ترشيد الاقتراحات ومراعاة التوازنات المالية للبلاد اعتبارا للظرف الاقتصادي الإستثنائي سواء الداخلي منه أو الخارجي.

والسلام


رئيسي المجلس